



Declaration The approach of the scholar Ibn forak in his book "Mushkil al–Hadith and its Explanation"

A. P. Dr. Hashem Ismail Ibrahim/Koya University– Faculty of Education– Department of Religious Education
hashim.ismail@koyauniversity.org/07501464663

The teacher, Dr. Othman Khadr Hamad Amin /Koya University– Faculty of Education– Department of Religious Education
Othman.khudur@koyauniversity.org/07504906186

Abstract: This research highlights the scholar “Ibn Fourk’s” book “Al–Hadith Problems” in the aspect of understanding the text of the hadith and its jurisprudence and repelling the contradiction from it; this is because the science of the various hadiths is a great science with rules and foundations that only those with exceptional and profound linguistic, rhetoric, interpretation, Al–Hadith, jurisprudence and its origins can comprehend.

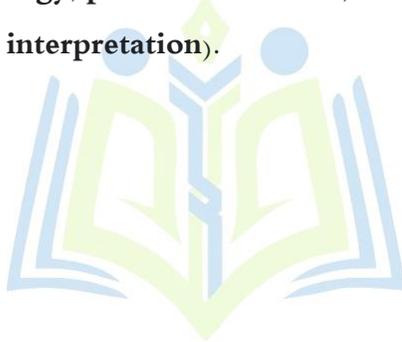
Ibn Fourk was an Imam and one of the Islamic figures that fit under this category. Recently, there have been a lot of problematic issues in hadith texts that appear to be ambiguous and contradictory, and given the importance of the hadith problems, which eliminates the problem and contradiction from the hadith. It is worthwhile to highlight the methodology of scholars who have written in this field in order to be aware of their method and scientific and doctrinal approach.

This research demonstrates the Imam's efforts and methodology, and scientific value of his book.



Many scholars who spoke about names and characteristics who came after him were influenced by his approaches, like Imam al-Bayhaqi and others of al-Ash'ari school who paid a lot of attention to the names and characteristics, such as, hand, eye and intercourse, and exaggerating in interpretation. The modern reader should have knowledge about these interpretations and curriculums of the contemporaries. It is obvious from the methods of scholars in decoding ambiguities and problems in al-Hadith texts through scientific methods, so that the reader may distinguish the approach of Ahl al-Sunnah wal-Jamaa'ah from the approach of people of opinion and speech.

Keywords: : (methodology, problem of hadith, difference of hadith, repelling contradiction, interpretation).





بيان منهج العلامة ابن فُورك في كتابه مشكل الحديث وبيانه

أ.م. د هاشم إسماعيل إبراهيم/ جامعة كوية- فكلتي التربية- قسم التربية الدينية

hashim.ismail@koyauniversity.org/07501464663

م. د عثمان خضر حمد امين/ جامعة كوية- فكلتي التربية- قسم التربية الدينية

Othman.khudur@koyauniversity.org/07504906186

الملخص:

هذا البحث يسلط الضوء على منهج العلامة ابن فُورك في كتابه مشكل الحديث، في جانب فهم متن الحديث وفقهه ودفع التعارض عنه؛ وذلك أنّ علم مختلف الحديث علم جليل له قواعد وأسس لا يتقنه إلا من نبغ وعمق في علوم اللغة والبلاغة والتفسير والحديث وفقه وأصوله، وكان ابن فُورك إماما وعلمنا من أعلام الأمة الذي صنّف في هذا الجانب، وقد كثر في الفترة الأخيرة من إثارة الإشكاليات لمتون الأحاديث النبوية التي ظاهرها الإشكال والتعارض، ونظراً لأهمية موضوع مشكل الحديث والذي يزيل الإشكال والتعارض عن الحديث، مما يجدر الإشارة الى منهج العلماء الذين ألفوا في هذا المجال؛ لكي نكون على دراية من طريقتهم ومنهجهم العلمي والعقدي، وهذه الدراسة تبرز جهود هذا الإمام وبيان منهجه، والقيمة العلمية لكتابه، حيث تأثر بمنهجه غير واحد ممن تكلم في الأسماء والصفات ممن جاء بعده، كالإمام البيهقي وغيره بمذهبه الأشعري الذي أول كثير من الأسماء والصفات مثل اليد والعين والإتيان، وتكلف في التأويل، وينبغي للقارئ المعاصر أن يكون على دراية وعلم بهذه التأويلات الغير سليمة ومناهج المتأخرين فيها، ويتبين من أساليبهم في فك الغموض والإشكاليات عن متون الحديث من خلال تلك المصادر العلمية بحيث يتضح للقارئ منهج أهل السنة والجماعة عن منهج المتكلمين من أهل الرأي والكلام.

الكلمات المفتاحية: (المنهج، مشكل الحديث، اختلاف الحديث، دفع التعارض، التأويل).



بيان منهج العلامة ابن فُورَك في كتابه مشكل الحديث وبيانه

أ.م. د هاشم إسماعيل إبراهيم م. د عثمان خضر حمد امين

جامعة كوية- فكلتي التربية- قسم التربية الدينية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد: فإن الحديث النبوي الشريف وطرق التعامل معه، وفهمه، واستخراج فوائده وبيانه، من أجلّ العلوم، وخاصة علم مختلف الحديث وظاهرة التعارض ودرؤه وقواعد رفع الإشكال عنه، فهو علم جليل له قواعد وأسس لا يتقنه إلا من نبغ وعمق في علوم اللغة والبلاغة والتفسير والحديث والفقهاء وأصوله، ومن أوائل من ألف فيه وصنف الإمام الشافعي في كتابه اختلاف الحديث، ثم تبعه بعد ذلك علماء أجلاء صنفوا فيها مصنفات مهمة، ومن بينهم الإمام ابن قتيبة الدينوري وكذلك الطحاوي والقرطبي وابن الجوزي والحافظ العراقي، وغيرهم.

في هذا البحث نسلط الضوء على منهج إمام وعلم من أعلام الأمة في جانب فهم متن الحديث وفقهه ودفع التعارض عنه، كي نستخرج بجملة من الفوائد العلمية، وبيان القيمة العلمية لكتابه " مشكل الحديث وبيانه" ومنهجه في الكتاب، وأساليبه في رفع الإشكال عن الحديث، وبعض الملاحظات والنقد على منهجه من قبل أهل العلم.

لعلنا نفيد المكتبة الإسلامية ونسد به ثغرة في هذا المجال، وخاصة حين كثر الكلام واللغظ والقول بعدم اهتمام علماء الحديث بمتن الحديث وشرحه وفقهه.

أهمية الموضوع:

- نظرا لأهمية موضوع مشكل الحديث والذي يزيل الإشكال والتعارض عن الحديث، وقد كثر في الفترة الأخيرة من إثارة هذه الإشكاليات لمتون الأحاديث التي ظهرها الإشكال والتعارض، وقد ألف العلماء مصنفات كثيرة في هذا المجال، نحو: اختلاف الحديث للإمام الشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن



قتيبة، وغيرهما، لذا مما يجدر الإشارة إلى منهجهم لكي نكون على دراية بطريقتهم ومنهجهم العلمي والعقدي.

- ومكانة العلامة ابن فورك رحمه الله في العلم والتصنيف فهو من العلماء المتقدمين الذين كان لهم أثر في التأصيل وخاصة في تفهيم مذهب الأشاعرة في الأسماء والصفات وتأثر به من جاء بعده من العلماء.
- وكذلك كتابه مشكل الحديث نقل عنه كثير من العلماء في شرحهم للحديث واعتمدوا عليه في دفع التعارض الظاهري أو الإشكال منهم الإمام البيهقي والحافظ ابن حجر العسقلاني والعيني وغيرهم.
الدراسات السابقة:

يوجد بحثان يتعلقان بهذا الموضوع، فالبحث الأول الموسوم (كتاب مشكل الحديث لابن فورك دراسة منهجية إحصائية للباحث عبدالفتاح محمود ادريس في تاريخ 2014) ولكنه ركز على الجوانب العقيدة وخاصة في الأسماء والصفات كما أشار إليه في ملخص بحثه. والثاني للباحث عبد الرحمن بن جار الله الزهراني بعنوان مشكل الحديث وبيانه لابن فورك دراسة منهجية نقدية، في عام 2021م، والباحث سلك فيه مسلك الاستقراء في بيان منهج المؤلف في مسألة دفع التعارض بين الأحاديث وتبين له أن ابن فورك جهة الإشكال عنده هي مخالفة الحديث لقواعد الفلسفة والكلام خاصة في باب الصفات، ولم يسلك طريقة أوائل المحدثين في دفع الإشكال ورواية الأحاديث بالإسناد، وهذا قول غير دقيق كما بينت في بحثي، وقد بالغ في النقد عليه في جوانب التوثيق للمصدر واللغة.

أما في بحثي هذا ففيه من الشمولية في ذكر حياته العلمية وكذلك مصادره ومذهبه ومنهجه العام في رفع الإشكال؛ لذا ليس فيه تداخل كبير بينه وبين البحثين.

سبب اختيار الموضوع:

- إبراز جهود هذا الإمام وبيان منهجه، والقيمة العلمية لكتابه، كي يفيد القارئ المعاصر مدى اهتمام العلماء في فك الغموض عن متون الحديث من خلال أساليبهم العلمية الأصيلة.

- ولا شك في أنّ أهمية أي موضوع من الموضوعات سبب أو دافع يؤثر في شخصية الباحث ليتناوله بالبحث والدراسة، ومن هذا المنطلق اخترنا الكتابة في هذا الموضوع باعتباره مسألة حيوية تهم المتخصصين في مجاله، وذات أهمية فيه.



هيكلية البحث: هذا بحث يدور حول منهج العلامة ابن فورك في كتابه (مشكل الحديث وبيانه)، وينتظم في طياته الحديث عن مقدمة: وفيها الكلام عن أهمية الموضوع وسبب اختياره، وثلاثة مباحث: المبحث الأول سيكون عن ترجمة حياة المؤلف وعقيدته ومذهبه الفرعي، وأما المبحث الثاني: فسيكون عن القيمة العلمية للكتاب ومصادره فيه، والمبحث الثالث سيكون عن منهجه في عرض مادته، وتأثيره فيمن بعده، وبعض المآخذ عليه، وأما الخاتمة فنلخص فيها أهم نتائج هذا البحث، ثم نختم بفهرس المصادر. هذا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا للصواب، وأن يعيننا على أن نلم بشتات الموضوع على وجه الاختصار، والله الموفق للصواب.





المبحث الأول ترجمة حياة المؤلف وعقيدته ومذهبه الفرعي.

المطلب الأول: ترجمة حياة المؤلف: هذا المطلب يبحث عن حياة ابن فورك من حيث اسمه ونسبه وولادته، ونشأته وحياته العلمية، وأبرز شيوخه وتلاميذه، وأهم مؤلفاته، في أربعة فروع.

الفرع الأول: اسمه ونسبه وولادته: هو محمد بن الحسن بن فُورك، أبو بكر الأنصاري، الأصبهاني، ترجم له الذهبي في السير⁽¹⁾.

وقال صاحب الوافي بالوفيات⁽²⁾: وابن فورك مُحَمَّد بن الحسن بن فورك بِالْفَاءِ المضمومة وَالْوَاو الساكنة وَالرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْكَافِ ، أَبُو بكر ، الْأَصْبَهَانِي الْمُتَكَلِّم.

الفرع الثاني: نشأته وحياته العلمية:

أنه أقام أولاً بالعراق ودرس فيه مذهب الأشعري على يد أبي الحسن الباهلي البصري المتكلم، الوفاة: 361 – 370 هـ . قَالَ ابن الباقلائي: كنت أنا والأستاذ أَبُو إِسْحَاقِ الْإِسْفَرَايِينِي ، والأستاذ ابن فورك مَعًا فِي درس أَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ كَانَ يدرس لنا فِي كل جُمُعَةٍ مَرَّةً وَكَانَ من شِدَّةِ اشْتِغَالِهِ بِاللَّهِ مثل الواله الْمُخْتُون⁽³⁾. وسمع مُسْنَدَ الطَّبَّالِسِيِّ من عبد الله بن جَعْفَرٍ لأصبهاني.

وأخذ عن أبي الحسن الأشعري علم النظر، وبرع وتقدم، وكان من أذكى العالم، مع الدين والتعب، قال ابن الباقلائي: كنت أنا والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والأستاذ ابن فورك معا في درس أبي الحسن الباهلي، كان يدرس لنا في كل جمعة مرة⁽⁴⁾.

ثم ذهب إلى الري، فسمعت به الكرامية ووشت به إلى السلطان، ثم راسله أهل نيسابور فبنيت له فيها دار ومدرسته، وصار يدرس فيها وتخرج عليه جمهرة كبيرة من الفقهاء⁽⁵⁾.

(1) السير، الذهبي 266/17، وله في العبر 213/2.

(2) ينظر: لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، 252/2. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت. عام النشر: 1420هـ - 2000م.

(3) المصدر السابق 193/12.

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي ت بشار 8 / 344.

(5) الوافي بالوفيات، ابن خلكان، 272/4، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي 127/4.



وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ بِنُ فُورِكَ كَمَا عَرَفْنَاهُ شَدِيدًا فِي اللَّهِ، قَائِمًا فِي نَصْرَةِ الدِّينِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ فَوْقَ المَشْبَهَةِ الكَرَامِيَّةِ سَهَامًا لَا قَبْلَ لَهُمْ بِهَا، فَتَحَزَبُوا عَلَيْهِ وَنَمَوْا غَيْرَ مَرَّةٍ، وَهُوَ يَنْتَصِرُ عَلَيْهِمْ، وَآخِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ أَنهَوْا إِلَى السُّلْطَانَ مَحْمُودَ⁽¹⁾.

ففي أواخر عمره بلغ السلطان محمود بن سبكتكين أنه يعتقد أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم ليس نبياً اليوم، وأن رسالته انقطعت بموته، وقد امتحن وجرت له مناظرات مع السلطان محمود، وممن نسب إليه هذا القول ابن حزم حيث قال في الفصل: حدثت فرقة مبتدعة تزعم أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم ليس هو الآن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه كان رسول الله، وهذا قول ذهب إليه الأشعري، وأخير سليمان الباجي أن ابن فورك على هذه المسألة قتله بالسم السلطان محمود صاحب ما دون وراء النهر من خراسان⁽²⁾.

وقد نفى السبكي بشدة نسبة هذه المقالة، وشنع على ابن حزم والذهبي بسببها، وقال إن فورك لما سأله ابن سبكتكين كذب الناقل، وإن السلطان عندما وضع له الأمر أمر بإعزازهم وإكرامهم، فلما أيست الكرامة دست له السم، أما الذهبي فقال: ونقل أبو الوليد الباجي أن السلطان محمود سأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كان رسول الله، وأما اليوم فلا، فأمر بقتله، بالسم، وهذه المسألة من المسائل التي كانت سببا في محنة الأشعرية زمن القشيري والجويني، وقد رد القشيري نسبتها إلى الأشعرية بين بطلان نسبتها إليهم⁽³⁾.

دعي إلى مدينة غزنة وجرت له فيها مناظرات، وبينما هو عائد من غزنة سم في الطريق، فتوفي ونقل إلى نيسابور، ودفن بالحيرة. وتوفي سنة 406 هـ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ هو السلطان الغزنوي (361 – 421 هـ) محمود بن سبكتكين الغزنوي، امتدت سلطنته من أقصى الهند إلى نيسابور، وكانت عاصمته غزنة (بين خراسان والهند)، وكان حازما صائب الرأي، يجالس العلماء، وينظرهم. وكان من أعيان الفقهاء، فصيحاً بليغاً، استعان بأهل العلم على تأليف كتب كثيرة. الإعلام، للزركلي: 171/7.

⁽²⁾ الفصل في الملل، ابن حزم 1/161.

⁽³⁾ سير أعلام النبلاء، الذهبي 17/216.

⁽⁴⁾ تاريخ الإسلام، الذهبي، ت بشار 9/109.



الفرع الثالث: أبرز شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه: ومن أبرز شيوخ ابن فورك إضافة إلى أبي الحسن الباهلي: عبد الله بن جعفر الأصهباني، باهلي أبو الحسن البصري، العلامة، شيخ المتكلمين، أبو الحسن الباهلي البصري، تلميذ أبي الحسن الأشعري. برع في العقليات. وكان يقظاً، فطنا، لسناً، صالحاً، عابداً. قال ابن الباقلاني: كنت أنا وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر بن فورك معا في درس أبي الحسن الباهلي⁽¹⁾.

حيث سمع منه مسند أبي داود الطيالسي، وابن خرزاذ الأهوازي.

ثانياً: أبرز تلاميذه: أما أبرز تلاميذه الذين رووا عنه: فأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري⁽²⁾، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، وروى عنه الحاكم، حديثاً لما دخل ابن فورك نيسابور وحدث بها بمسند الطيالسي عن عبد الله بن جعفر⁽³⁾.

الفرع الرابع: أهم مؤلفاته: ذكر مترجموه أن مؤلفاته ومصنفاته قريب من المائة، وهي في أصول الدين، وأصول الفقه، ومعاني القرآن، وهي: 1- مشكل الحديث وبيانه، وهو مطبوع. 2- كتاب الحدود في الأصول، طبع في بيروت سنة 1324هـ. 3- النظامي في أصول الدين، ألفه ألغه الوزير نظام الملك. 4- رسالة في التوحيد. 5- تفسير القرآن. 6- الإبانة عن طرق القاصدين والكشف عن مناهج السالكين. 7- مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري. طبع في بيروت. 8- شرح كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة. 9- انتقاء من أحاديث أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب البغدادي المتوفي 399هـ. 10- أسماء الرجال. 11- حل الآيات المتشابهات. 12- غريب القرآن⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: عقيدته: كان ابن فورك من أئمة المذهب الأشعري في القرن الرابع الهجري، حيث قال الذهبي: كان أشعرياً رأساً في فن الكلام، ويعد ابن فورك من المعاصرين للباقلاني المتوفي 403هـ، وكلاهما تتلمذا على أبي الحسن الباهلي، تلميذ أبي الحسن الأشعري، ولكن شيوخ الباقلاني في مسائل الكلام

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 304/16.

(2) هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري أبو القاسم؛ صاحب " الرسالة " و " التفسير " وغيرهما، الجامع بين الشريعة والحقيقة. وأصله من " أستوى "، من العرب الذين قدموا خراسان. ينظر: طبقات الأولياء (ص: 257).

(3) سير أعلام النبلاء 215/17، وطبقات الشافعية، السبكي 129/4.

(4) ينظر: تبیین کذب المفري، ابن عساکر ص 233.



- أكثر، كما أن عناية ابن فورك بالحديث أكثر، ويكفي أن أحد تلامذته الإمام البيهقي. وقد صرح ابن فورك في "مشكل الحديث" ببعض الأصول العقدية عند الأشاعرة في باب الصفات ومنها:
- 1- الاستدلال بدليل حدوث الأجسام المسمى دليل الأعراض، وهو دليل المتكلمين المشهور، وقد أشار ابن فورك عرضاً في كتابه مشكل الحديث فقال: إن الخلق عرفوا الله سبحانه وتعالى بدلالته المنصوية، وآياته التي ركبها في الصور، وهي الأعراض الدالة على حدوث الأجسام، واقتضائها محدثاً لها⁽¹⁾.
 - 2- نفي الصفات الاختيارية القائمة بالله تعالى، وهي السمات بحلول الحوادث، وقد جاءت الإشارة إلى هذه المسألة عند ابن فورك في عدة مواضع من كتابه⁽²⁾.
 - 3- يثبت من الصفات الخبرية: الوجه⁽³⁾، واليدين⁽⁴⁾، والعين⁽⁵⁾، ويمنع من تأويلها، وينفي عنها أن تكون جارحة أو دالة على تجسيم أو أجزاء، إلا أننا نرى ابن فورك يضطرب فيتأول ما عدا هذه الصفات الخبرية، فيتأول ما ورد من اليد، ويمين الرحمن، والكف، والقبض، والقدم، والأصابع، والساق⁽⁶⁾، ولم يجعلها مع اليدين، والوجه والعين نسقاً واحداً في الإثبات مع عدم التمثيل، بل أول هذه ومنع من تأويل تلك.
 - 4- عمد ابن فورك إلى تأويل صفات النزول، والإتيان، والمجيئ، والضحك، والعجب، والفرح، والغضب⁽⁷⁾، وهذا كله بناء على أصله الذي هو أصل الأشاعرة وهو نفي ما يقوم بالله من الصفات الاختيارية.
 - 5- يثبت صفة الكلام لله تعالى على مذهب الأشاعرة، ويشرح بعض الأمور المتعلقة به، فقرر أن ما يسمع من كلام الله هو عبارة عنه، وكلام الله ليس بحرف ولا صوت⁽⁸⁾.

(1) مشكل الحديث وبيانه، ابن فورك ص: 43.

(2) المصدر السابق، ص: 68، 100، 133، 143، ...

(3) ينظر: المصدر السابق، ص: 204، 271.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص: 206، 183.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص: 203، 205.

(6) ينظر: مشكل الحديث وبيانه ص: 207.

(7) ينظر: المصدر السابق ص: 99 النزول، ص 43 الإتيان، ص 102 المجيئ، ص 222 الضحك وغيرها.

(8) ينظر: المصدر السابق ص: 169، 212.



وخلاصة القول أن ابن فورك من الأئمة المجتهدين في المذهب الأشعري، ويمكن تلخيص دوره في تطور المذهب الأشعري بما يلي:

أ- مزيد عنايته بالاستدلال بالحديث والاهتمام به في الجملة وخاصة في أصول الدين، مع البقاء على منهج أهل الكلام وتأويلاتهم، وبذلك خف الحاجز الذي كان يفصل بين أهل السنة من أهل الحديث الذين يشبثون ما دلت عليه النصوص، وأهل الكلام الذين كانوا بعيدين عن الاهتمام بعلم الحديث رواية ودراية، وهذا المنهج الذي سلكه ابن فورك هو ما سلكه بشكل أقوى وأوضح البيهقي بعد ابن فورك، وإن كان البيهقي أجل وأعلم منه بكثير من الصناعة الحديثية وتمييز الصحيح من السقيم.

ب- تأويل صفة الإستواء والعلو، وهذا تطور خطير وكبير في المذهب الأشعري، وإن كان ابن فورك - كغيره من الأشاعرة - قد أثر عنه المنع من تأويلها .

المطلب الثالث: مذهبه الفرعي: لم يتبين من كتابه مذهبه الفقهي، لأن موضوعه أحاديث الصفات، ولم أجد فيه نقولا عن إمام متبع يظهر منها انتسابه إليه، وكذلك في كتابه (الحدود في الأصول) ولكن السبكي ذكره في طبقات الشافعية⁽¹⁾، وأعظم الشاء عليه فلعله شافعي في أصوله. والأسنوي⁽²⁾، وابن قاضي قاضي شهبة⁽³⁾، وابن الصلاح⁽⁴⁾، وابن كثير⁽⁵⁾.

(1) الطبقات الشافعية، السبكي: 127/4.

(2) طبقات الشافعية للأسنوي 166/2.

(3) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 185.

(4) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح 138/1.

(5) طبقات الشافعية لابن كثير 339/1.



المبحث الثاني: القيمة العلمية للكتاب، ومصادره فيه، وأثره فيمن بعده: يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب، المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاب، المطلب الثاني: مصادره فيه، والمطلب الثالث: أثره فيمن جاء بعده، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاب: المطلع على كتاب ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه يلحظ عدة مسائل:

أولاً: استدلاله بالسنة في دقائق مسائل الأسماء والصفات، مع أن له رأياً في أخبار الآحاد وأنها لا تفيد اليقين والعلم، لكنه يرى جواز ذكرها لإفادتها غلبة الظن، فهي من باب الجائز الممكن، يقول: "ما كان من نوع الآحاد مما صحت الحجة به من طريق وثيقة النقلة، وعدالة الرواة، واتصال نقلهم، فإن ذلك وإن لم يوجب العلم والقطع - فإنه يقتضي غالب ظن وتجويز حكم، حتى يصح أن يحكم أنه من باب الجائز الممكن، دون المستحيل الممتنع"⁽¹⁾.

وقال أيضاً: "والسبيل الأمثل فيها تخريجها وتأويلها، وليس إنكارها كما فعلت المعتزلة، ولا اعتقاد التشبيه بها كما فعلت المتشبهة"⁽²⁾.

ثانياً: البحث عن أوجه التأويل لكل حديث، والتكلف في ذلك، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن ابن فورك جمع في كتابه من تأويلات بشر المريسي ومن بعده ما يناسب كتابه⁽³⁾.

وهو يعتقد أن هذه مهمة طائفة من أهل الحديث، فقد قسمهم إلى فرقتين: فرقة هم أهل النقلة والرواية، وحصر أسانيدها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وفرقة منهم يغلب عليهم تحقيق طرق النظر والمقاييس، والإبانة عن ترتيب الفروع على الأصول ونفي شبه الملبسين عنها، فالفرقة الأولى للدين كالحزنة للملك، والفرقة الأخرى كالحرس الذين يذبون عن خزائن الملك⁽⁴⁾، وواضح ان ابن فورك في كتابه جعل مهمته تحقيق هدف الفرقة الثانية، ولذلك ذكره فيه ما يراه من مشكل الحديث.

(1) مشكل الحديث وبيانه ص: 22.

(2) ينظر: مشكل الحديث وبيانه ص: 235-236.

(3) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعتهم الكلامية: 20/1، وأشار المعلق ابن قاسم الى وجود هذا النص في نقض التأسيس ج2 المخطوط.

(4) ينظر: مشكل الحديث وبيانه ص 17-18.



ثالثا: خلطه فيما يورده بين الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، والموضوعة، حيث جعلها نسقا واحدا في الدلالة وضرورة التأويل، وإذا أشار إلى ضعف بعض الروايات لا يكتفي بذلك في ردها وبيان عدم الحاجة إلى بحث ما دلت عليه من الصفة لله تعالى، وإنما يشير إلى ضعفها بكلمات ثم يجلب بخيله ورجله في تأويلها⁽¹⁾، ولو أنه اكتفى ببيان درجة الأحاديث لما احتاج إلى هذه التأويلات.

وهذا الاتجاه له خطره لأن بعض الأحاديث الموضوعة تخالف النصوص الثابتة في القرآن والسنة، ومن هنا يكمن الخطر في تأويل أحاديث متهافتة باستخدام الكلام والفلسفة.

وقد نبه على خطورة هذا النهج ونص على سير ابن فورك عليه شيخ الإسلام ابن تيمية⁽²⁾.

رابعا: ولا شك أن عناية المؤلف بالإسناد مما يزيد من قيمة الكتاب العلمية، ويعين الباحث على النظر في صحة ما أورده المؤلف، ولا سيما مع تقدم الوفاة، فابن فورك شيخ للحاكم، والبيهقي، وهما من الحفاظ المسندين، وهو مع إirاده للحديث معلقا بغير إسناد فهو غالبا لا يعزو الحديث إلى من أخرجه من الأئمة في دواوين السنة ومصادرها الأصلية.

المطلب الثاني: مصادره فيه: يعد كتاب ابن فورك هذا من الأصول المعتمد عند الأشاعرة لإمامة صاحبه وتميزه عن غيره من الأشاعرة بالجانب الحديثي، وهو عصري أبي بكر الباقلاني، وكلاهما يمثلان مرحلة واحدة في مسيرة المذهب الأشعري⁽³⁾، وفيما يأتي أهم المصادر التي اعتمد عليها، ومصادره في كتابه على قسمين.

القسم الأول: مصادره في النصوص الحديثية التي يناقشها ويأولها، وهي على قسمين:
الأول:

1- لم يتقيد فيه بكتاب معين فيما يظهر، وربما اعتمد على كتاب أبي شجاع الثلجي [هو الفقيه الحنفي محمد بن الشجاع الثلجي، قال عنه ابن عدي في الكامل⁽⁴⁾: "وكان يضع أحاديث في التشبيه ينسبه إلى أصحاب الحديث ليتلبهم به"، ثم روى له حديثا عن الثقة حبان بن هلال .. ومن جملة تصانيفه الرد على

(1) ينظر: المصدر السابق، الصفحات: 59، 64، 69، 83، 103، 108، 141، 169.

(2) ينظر: الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة 4/ 1287.

(3) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود 2/ 558.

(4) الكامل، لابن عدي، 7/ 551.



المتشبهة، فهو ينقل عن أبي شجاع في نقد الروايات والكلام على الرجال والأسانيد وبعض تأويلاته في النصوص⁽¹⁾.

2- وقد نقل عن ابن قتيبة الدينوري تأويله لبعض النصوص التي أوردها في كتابه وتعجب منه، ورد عليه قوله في ذلك " واعلم أن بعض أصحابنا المتكلمين في تأويل الخبر حاد على وجه الصواب وسلك طريق الخطأ، وهو ابن قتيبة توهمنا أنه مستمسك بظاهره غير تارك له ... وهذا جهل من قائله .. والعجب منه أنه تأول الخبر⁽²⁾، حيث اعتمد في بعض النصوص على كتب " تأويل مختلف الحديث".

الثاني: استفاد ابن فورك من كتابي التوحيد والأسماء والصفات لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، فعقد لكل كتاب منهما فصلا في الثلث الأخير من كتابه، نقل منهما جملة من الأخبار التي ذكرت فيها الألفاظ المتشابهة، وناقشهما ورد عليهما، وهما كتاب التوحيد، وكتاب الأسماء والصفات، حيث قال⁽³⁾: "ثم سألتهم عند انتهائنا إلى هذا الموضوع من كتابنا أن نتأمل مصنف الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله، الذي سماه: كتاب التوحيد .. وذكرنا ألفاظا ذكره في كتابه الذي روى وجمعها فيه، مما لم يدخل فيما أملينا قبل ورتبنا معانيها"، واستمر في هذا⁽⁴⁾ " ... فتأملنا ذلك فوجدناه قد رتب أبوابه على الأسماء والصفات ..."⁽⁵⁾.

القسم الثاني: مصادره في التأويل: اعتمد ابن فورك في هذا على ما ورد في اللغة، وقد نص على ذلك ولكنه لم يسم ما ينقل منه من كتب اللغة، وأيضا اعتمد على بعض ما نقل من تفسيرات السلف مما ظاهره يوافق مذهبه، واعتمد أيضا على بعض الكتب السابقة له في موضوعه، ومن ذلك: كتاب أبي شجاع التلجي الذي سبق ذكره، وقد نقل أيضا عن ابن قتيبة تأويله لبعض النصوص التي أوردها في كتابه ورد عليه قوله في

(1) ينظر: مشكل الحديث وبيانه في الصفحات : ص:109-110، و ص: 242.

(2) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 34.

(3) المصدر السابق: 368.

(4) أي استمر ابن فورك في النقاش والرد لما نقله من كتابي التوحيد والأسماء والصفات لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، من الأخبار التي ذكرت فيها الألفاظ المتشابهة، إلى صفحة: (421).

(5) ينظر: مشكل الحديث وبيانه ص: 177-200، و ص: 201-236.



ذلك⁽¹⁾، وقد اعتمد في بعض تأويلاته أيضا على كتاب ابن قتيبة (تأويل مختلف الحديث) وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن ابن فورك جمع تأويلات بشر المريسي ومن بعده ما يناسب كلامه⁽²⁾.

المطلب الثالث: أثره فيمن جاء بعده: تأثر بمنهج ابن فورك غير واحد ممن تكلم في الأسماء والصفات ممن جاء بعده. فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الرازي في "التأسيس" يعتمد في كثير مما يذكره من أخبار الصفات وتأويلها على كتاب ابن فورك⁽³⁾.

وتأثر الامام البيهقي به، فابن فورك من شيوخه، فقد روى عنه في كتابه "الأسماء والصفات" ونقل عنه قليلا من آرائه، حتى قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في "التنكيل" موضحا تأثر البيهقي بمنهج شيخه ابن فورك في التأويل: "وكما صنع ابن فورك في كتابه "مشكل الحديث" وإني والله ما آسى على ابن فورك، وإنما آسى على تلميذه البيهقي الذي امتلأ من تهويلات ابن فورك وغيره رعبا فاستسلم لهم وانقاد وراءهم"، ومثاله في كتابه الأسماء والصفات: "وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا أنه قال: استوى بمعنى: علا، ثم قال: ولا يريد بذلك علوا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكنا فيه"⁽⁴⁾.

وبالنظر في كتاب البيهقي يرى أنه أول كثيرا من صفات الباري عز وجل، فإنه معروف - عفا الله عنه - بتوليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، كما قاله شيخ الإسلام، ولعل ما ذكره الشيخ المعلمي راجع إلى تأثيره به من جهة الرواية وطريقة تبويب الكتاب، والله أعلم.

وقد استفاد الحافظ ابن حجر من هذا الكتاب (يعني: الأسماء والصفات للبيهقي) ونقل منه في بعض المواضع من كتابه "فتح الباري"⁽⁵⁾، بحيث يعد كتاب الأسماء والصفات للبيهقي تلميذ ابن فورك من أكثر

(1) ينظر: مشكل الحديث ص: 67.

(2) ينظر: بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية 20/1.

(3) المصدر السابق: 20/1.

(4) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (2/ 309).

(5) ينظر: منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري لمحمد كندو ص: 183.



الكتب التي اعتمد عليها الحافظ في الفتح⁽¹⁾. ومثاله: " قوله: ينزل ربنا إلى السماء الدنيا استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو وأنكر ذلك الجمهور .." ⁽²⁾.

وممن تأثر بابن فورك علي بن خلف بن بطلال (ت 499هـ) شارح صحيح البخاري، فإنه اعتمد على كثير من تقريراته في هذا الباب، ومنها ما قرره ابن فورك في حديث (لا شخص أغير من الله) فأهل العلم فيها توجيهات منها ما قال ابن بطلال: أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى: {وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن } وليس الظن من نوع العلم، قال ابن حجر: وهذا هو المعتمد، وقد قرره ابن فورك ومنه أخذه ابن بطلال⁽³⁾.

ولما تكلم ابن بطلال عن حديث الرؤية الطويل الذي خرجه البخاري من كتاب التوحيد، باب قوله تعالى {وجوه يومئذ ناضرة} ⁽⁴⁾، وفيه " .. هل بينكم وبينه علامة تعرفونها ؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن .. قال: قال ابن فورك : معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والألطاف"⁽⁵⁾.

وانتقل التأثير من ابن بطلال إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي أكثر النقل عنه، فنقل عن ابن فورك تأويل الإصبع، الصفة الإلهية التي ثبتت في حديث ابن مسعود المخرج عند البخاري⁽⁶⁾ وفيه " ... إن الله يمسك السموات على إصبع والأرضين على إصبع ..." فقال ابن حجر عن ابن فورك: يجوز أن الإصبع خلقا يخلقه الله فيحمله الله ما يحمل الإصبع، ويحتمل أن يراد به القدرة والسلطان⁽⁷⁾.

(1) ينظر: المصدر السابق: ص: 172.

(2) ينظر: فتح الباري لابن حجر (3/ 30)

(3) ينظر: فتح الباري لابن بطلال 401/13

(4) ينظر: المصدر السابق 431/13.

(5) ينظر: فتح الباري 4437/13.

(6) ينظر: المصدر السابق: 404/13.

(7) ينظر: فتح الباري 409/13.



المبحث الثالث: منهجه في دفع التعارض، وبعض المآخذ عليه: يتناول هذا المبحث مطلبين: المطلب الأول: منهج المؤلف وطريقته في دفع التعارض، والمطلب الثاني: بعض المآخذ عليه. المطلب الأول: منهج المؤلف وطريقته في دفع التعارض: سنذكر منهجه في البداية بصورة عامة، ثم نبين منهجه في جوانب خاصة، وفيما يأتي منهجه بصورة عامة. إن موضوع الكتاب في الجملة يمثل قسم من أقسام مشكل الحديث، الذي به يتميز عن مختلف الحديث، وهو إشكال الحديث في ذاته بالنظر إلى العقل القاصر. هذا وقد ذكر ابن فورك في مقدمة كتابه هذا موضوع كتابه، فقال: "نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه". وهذه الأخبار على قسمين: الأول: لم يتقيد فيه بكتاب معين فيما يظهر، والثاني: رد فيه على كتابين، هما كتاب التوحيد، وكتاب الأسماء والصفات، حيث ذكر⁽¹⁾: " ثم سألتهم عند انتهائنا إلى هذا الموضوع من كتابنا أن نتأمل مصنف الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رضي الله عنه، والذي سماه كتاب التوحيد، وذكرنا ألقاظا ذكرها في كتابه الذي روى وجمعها فيه، مما لم يدخل فيما أملينا قبل ورتبنا معانيها"، واستمر في هذا⁽²⁾، حيث قال: "ثم سألتني بعد ذلك، عند انتهائنا إلى هذا الموضوع من كتابنا أن نتأمل مصنف -أيضا- مجموع الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وهو الكتاب الذي سماه الأسماء والصفات، فتأملنا ذلك فوجدناه قد رتب أبوابه على الأسماء والصفات..".

● افتتح كتابه بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله، بفصل بين فيه موضوع كتابه، وبيان المراد بأهل الحديث، وأنهم طائفتان، الأولى: طائفة تهتم بمجرد النقل والرواية مع بيان الصحيح والسقيم، والثانية طائفة تهتم بالنظر والدراسة، فجعل اهتمامها بمتون الحديث، ومنهم الأشعرية في نظره، ثم تحدث عن المحكم وغيره في القرآن وبين منشأ تهجين الطوائف المخالفة لأهل الحديث عنده، ثم قال: "فكذلك

(1) في: (ص: 368).

(2) حتى (ص: 421).



- أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل، فمنها الكلام البين المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره، وذلك حسب عادة العرب في خطابها⁽¹⁾.
- ثم بدأ صلب كتابه، وذلك بوضع ترجمة، وهي " ذكر خير مما يقتضي التأويل ويوهم ظاهره التشبيه " ثم يذكر تحت هذه الترجمة حديثا معلقا، وقد يذكر بعض طرقه الأخرى، وقد يذكر بعض الإسناد، وقد يكتفي بعزوه للنبي صلى الله عليه وسلم، وبعد أن ينتهي من ذكر الطرق، يبدأ في تأويل الخبر، مترجما لذلك بقوله: " بيان تأويل ذلك " ، وقد لا يترجم للتأويل بشيء، بل يذكر الحديث ثم يذكر التأويل مباشرة⁽²⁾.
 - إذا كان الحديث قد ورد له شواهد أخرى تتضمن صفات أخرى تقتضي التأويل عنده، ترجم لذلك بقوله⁽³⁾: " ذكر خبر آخر في مثل هذا المعنى ". مثلا حديث: " أتاني ربي في أحسن صورة"⁽⁴⁾، فيه ذكر الصورة والإتيان، وقد عقد للصورة الفصل الذي قبله، وذكر هنا ما يتعلق بالصورة والإتيان، وقد يذكر تحت هذه الترجمة –أيضا– ما يتعلق بالترجمة السابقة، كذكره بعض طرق الأحاديث السابقة، وذكر تأويلها، ومن ذلك: قوله في الترجمة السابقة : " فأما أحاديث ابن عباس، ففي بعضها زيادات ألفاظ يقتضي تأويلا وتخريجا"⁽⁵⁾.
 - وإذا كان الحديث مما تكلم عليه، وقد وقف على كلام من تقدمه في ذلك، فإنه يثبت ذلك، وجل اعتماده في ذلك على محمد بن شجاع الثلجي، ومن ذلك قوله بعد أن أورد الحديث السابق ذكره في

(1) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 42-43.

(2) ينظر: المصدر السابق: ص: 342.

(3) المصدر السابق: ص: 77.

(4) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة ص، 367/5، رقم الحديث: 3234.

(5) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 78.

الفقرة (3) قال: " قال محمد بن شجاع الثلجي في تخريج هذا الحديث: إن هذا الحديث أولا معلول.. "(1).

- يذكر أحيانا بعض الآيات التي تحتاج إلى تأويل مما له علاقة بموضوع الحديث الذي يتحدث عنه، ومن ذلك قوله: " فإن قال قائل : فإذا حملتم ما روي من النزول في الخبر على ما ذكرتم، فعلام تحملون قوله: " فأتى الله بنيانهم من القواعد" وذكر آيات أخرى(2).
- يعتمد في تأويل الخبر إلى المجاز واختيار ما يتناسب مع مذهبه من دلالات اللفظ الواحد، مما احتملته لغة العرب، ولو من وجه بعيد. ومن ذلك قوله في تأويل صفة (الكف)، حيث قال: " وقد استعملت العرب لفظ اليد والإصبع والكف في معنى النعمة، وذلك سائغ كثيرا في اللغة" ثم مثل لذلك من لغة العرب، ولا يعتمد في مثل هذا في الغالب على كتب اللغة أو أهلها، بل ينسب ذلك للغة العرب ابتداء.
- وأنه قد يستشهد لما يذكره من دلالة اللفظ على ما يذكره من المعاني ببعض الآيات، ومن ذلك استشهاده على أن من معاني الكف: القدرة، بقول الشاعر " هون عليك فإن الأمور.... بكف الإله مقاديرها"(3).
- من المتفق عليه أن ابن فورك من منظري المذهب الأشعري وأحد الأئمة للمذهب، وقد سعى في كتابه إلى تأويل النصوص، وفق مذهبه، وبين ذلك بقوله: " واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما خاطبنا على لغة العرب، فإذا ورد منه الخطاب، حمل على مقتضى حكم العربية، فإذا كان محتملا لوجهين، أحدهما له مخرج في اللغة وتأويل صحيح لا يقتضي تشبيها، ولا يؤدي إلى محال في وصف الله جل

(1) ينظر: المصدر السابق: ص: 77. ومنه وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ {وَجَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا} وَقَوْلُهُ {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ} فَمَنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ تَأْوَلُوا قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ {فَأَتَى اللَّهُ بِنِيَانِهِمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ} . ينظر: المصدر السابق ص: 207.

(2) ينظر: المصدر السابق: ص: 207.

(3) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 79. ومنه أيضا: قوله: إن اليمين ههنا بمعنى النعمة والفضل وذلك بفضلته في القبول وتضعيف الثواب عليها، والمراد بالكف القدرة أيضا كما قال القائل:

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها . ص: 436.



ذكره، والثاني يقتضي تشبيها وتكييفاً وتمثيلاً، كان أولى ما حمل عليه من الوجهين ما لا يؤدي إلى وصف الله جل ذكره بالجوارح والآلات⁽¹⁾.

- وهو كغيره من أهل الكلام لا يرى خير الآحاد مفيداً للعلم، بل لغالب الظن، وقد نص على ذلك⁽²⁾، وعند أهل الحديث وجمهور العلماء أنه يفيد العلم حيث بعث رسول الله الرسل إلى الملوك والبلدان لنشر دعوة الإسلام وهم آحاد، وثبت رمضان والحج تثبت برؤية واحد للهِلال كما هو معلوم.
- وإذا كان الحديث من رواية من عرف بالأخذ عن الإسرائيليات رده لذلك، كما في قوله في بعض الروايات: " وإنما المعول في مثله على كعب، أو وهب، من أحاديث التوراة، ولا ثقة بشيء من ذلك"⁽³⁾.

وأيضاً ربما قد يرد الحديث بتضعيف رواية إن وجد فيه قولاً لمن سبقه، ولو لم يكن ذلك هو المعتمد عند المحققين من الأئمة اعتماده في الكلام على الرواة أو الأحاديث على بعض الضعفاء، ومن ذلك اعتماده على محمد بن شجاع الثلجي؛ لذا تجده ضعف عكرمة مولى ابن عباس، وضعف حماد بن سلمة، حيث قال: "وقد قال الثلجي: إن هذا الحديث ضعيف، ذكره حماد عن ثابت، ولم يروه غيره عنه من أصحابه"⁽⁴⁾.

- وقد يخرج إلى ما روي عن الصحابة أو السلف، مما يحتاج إلى تأويل في نظره فقد روى أثراً عن محمد بن كعب القرظي ثم نقل تضعيف أهل النقل له، وكلامهم في الرواة له عن محمد بن كعب، ومراده ما يتعلق بصفات الله، ولكنه قد يخرج عن هذا كما في حديث: "اهتز العرش لموت سعد بن معاذ" فقد

⁽¹⁾ ينظر: المصدر السابق: ص: 302. ومنه قوله: وأما قوله عليه الصلاة والسلام: "خلطها بيده"، فإن تأويل قوله: "خلطها" على معنى ما ذكرنا من قوله: "خمر طينة آدم" وقوله: "من قبضة قبضها الرحمن" وكلا الوجهين من التأويل سائغ. ينظر: المصدر نفسه ص: 103.

⁽²⁾ ينظر: المصدر السابق: ص 44.

⁽³⁾ ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 55.

⁽⁴⁾ ينظر: المصدر السابق: ص: 247.



ذكر تأويله، ثم قال: " واعلم أن هذا الخبر ليس مما يرجع شيء منه إلى صفات الله تعالى، ولكنه مشكل اللفظ في جملة ما ضمنا تأويله وتفسيره من مشكلات الأخبار" (1).

• ويبن في المقدمة أيضا رأيه في أحاديث الآحاد فقال: وأما ما كان من نوع الآحاد مما صحت الحججة به من طريق وثيقة النقلة، وعدالة الرواة، واتصال نقلهم، فإن ذلك- وإن لم يجب العلم والقطع- فإنه يقتضي غالب ظن، وتجوز حكم، حتى يصح أن يحكم أنه من باب الجائز الممكن دون المستحيل الممتنع (2).

• ويقول في التعارض: "فأما قوله عليه السلام: خلق آدم على صورته"، فقد تأوله المتأولون من أهل العلم، على وجوه كثيرة سنذكرها، ثم نزيد فيها ما وقع لنا في تأويله، مما يوافق تأويلهم... (3).

• وأحيانا يذكر من سبقه في تأويل الخبر مناقشا له، فيقول: "واعلم أن بعض أصحابنا من المتكلمين في تأويل هذا الخبر حاد على وجه الصواب، وسلك طريق الخطأ ومحال فيه" (4)، وأحيانا يصرح باسم من سبقه ممن أول الخبر، وأحيانا لا يصرح باسمه ويبهمه (5).

• يعتمد في تأويل الخبر إلى اختيار ما يناسب مع مذهب من دلالات اللفظ الواحد، مما احتمله لغة العرب، ولو من وجه بعيد، فيقول في معنى اليد: "واعلم أن اليد في اللغة تستعمل على معان منها: الجارحة، والملك والنعمة... وقد يضاف إليه اليد على معنى الملك والقوة والنعمة والقدرة... (6)". وكقوله: "اعلم أن وصف الله عز وجل بالضحك على ما ورد به الخبر مطلق سائغ، وأما على توهم هذا القائل أنه ضحك صفة كالكلام فخطأ، وقد بينا فيما قبل تأويل الأخبار التي روي فيها بالضحك،

(1) ينظر: المصدر السابق: ص: 283.

(2) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 22.

(3) ينظر: المصدر السابق: ص: 24.

(4) ينظر: المصدر السابق: ص: 34.

(5) ينظر: المصدر السابق: ص: 137.

(6) ينظر: المصدر السابق: ص: 206.



وفسرناها وبيناه وبيناه وأوضحنا أن أصل معنى الضحك في اللغة هو الظهور والبروز والإيضاح على وجه مخصوص منه⁽¹⁾.

- يأتي أحيانا ببعض الآيات التي تحتاج إلى تأويل مما له علاقة بحديث معين، فبعد ذكره للحديث الصحيح: "صلة الرحم تزيد في العمر" وتأويله له قال: "فإن قال قائل فما تقولون في قوله تعالى: {يُمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتب} ⁽²⁾، قيل قد تأول بعض أهل العلم ذلك على وجوه كثيرة: فمنهم من قال " ثم ذكرها⁽³⁾.
- يورد على نفسه الإيراد ثم يجيب عليه، وهي طريقة مشهورة في كتب المتكلمين، وذلك في معظم فترات الكتاب، ومثاله قوله: "كيف قال لذة النظر إلى وجهه، هل الوجه الذي هو صفة مرئي؟ وإذا كان مرئيا ولم يكن هو الذات، فما الفائدة بتخصيص النظر إليه؟ والجواب عن ذلك أنه قد يذكر صفة الشيء والمراد به الموصوف توسعا⁽⁴⁾.
- ينقل قول غيره دون أن يعزوه إليه، وهذا في كثير من المواضع، كما في قوله: "وقال قائل: إن معنى الزيادة في العمر نفي الآفات عنهم...."⁽⁵⁾، وقد يعزو القول في مواضع لقائله، كما في قوله: "قال: سفيان: قرأت عند شريح: "بل عجبت.."⁽⁶⁾.
- أنه يورد على نفسه الإيراد ثم يجيب عليه، وهي طريقة مشهورة في كتب المتكلمين، فيقول: فإن قيل كذا...؟ قيل:
- يعزو بعض مذاهب المتكلمين إلى أصحابها كما في قوله: "ومنهم من قال: معناه نفي السفه عنه ...، وهو مذهب النجار"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 200.

(2) سورة الرعد: آية 39.

(3) ينظر: مشكل الحديث وبيانه: ص: 150، وانظر للآيات التي سردها في تأويل صفة الفرح، ص: 92.

(4) ينظر: المصدر السابق ص: 357.

(5) ينظر: المصدر السابق ص: 306.

(6) ينظر: المصدر السابق ص: 194، حيث نقل قول عن ابن عاصم النبيل. (و:ص: 143) حيث نقل قولاً لوهب بن منبه.

(7) مشكل الحديث وبيانه: ص: 332.

- ثم عقد في آخر الكتاب فصلا رد فيه على من يقول: إن الأخبار التي ذكرها في كتابه مما لا يجب الاشتغال بتأويلها وتخريجها وتبيين معانيها وتفسيرها⁽¹⁾.
- منهجه في تأويل أحاديث العقيدة: كان الإمام ابن فورك رحمه الله من رؤوس الأشاعرة والمتكلمين، قال الذهبي: "كان أشعريا، رأسا في فن الكلام"⁽²⁾. وقد شحنت كتابه بأحاديث الصفات التي تقتضي عنده التأويل، ويوهم ظاهرها التشبيه⁽³⁾، حيث أول من صفات الله الذاتية والفعالية: القبضة⁽⁴⁾، والقدم⁽⁵⁾، والاصبع⁽⁶⁾، والكف⁽⁷⁾، واليد⁽⁸⁾، والفرح⁽⁹⁾، والعجب⁽¹⁰⁾، والضحك⁽¹¹⁾، والحياء⁽¹²⁾.
مثلا في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - عند البخاري في صحيحه - : " إن أحذكم إذا تصدق بالتمر من الطيب -ولا يقبل الله إلا الطيب- يجعل الله ذلك في كفه فيريها.. " يقول ابن فورك في معنى الكف: " اعلم أن معنى الكف ها هنا معنى الملك والسلطان... " ⁽¹³⁾.
- ويقول في الاصبع: " واعلم أن لفظ الإصبع مشترك المعنى في اللغة على الوجوه التي ذكرنا، والمعاني التي بينا، وقد يقال للجراحة اصبع أيضا، وليس مخصصا به، بل يجوز أن يقال له ولغيره على الوجوه التي ذكرناها، وقد قامت الدلالة وأوضحنا الحجة فيما قيل على استحالة وصف الله عز وجل بالجوارح والأدوات

(1) ينظر: المصدر السابق: ص: 496.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي 216/17.

(3) ومن أدلة كونه أشعريا قوله: "اعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت عندنا". مشكل الحديث وبيانه: ص: 169.

(4) ينظر: مشكل الحديث وبيانه، ص: 49.

(5) ينظر: المصدر السابق ص: 62.

(6) ينظر: المصدر السابق ص: 116.

(7) ينظر: المصدر السابق ص: 40، 115.

(8) ينظر: المصدر السابق ص: 179.

(9) ينظر: مشكل الحديث وبيانه ص: 92.

(10) ينظر: المصدر السابق ص: 94.

(11) ينظر: المصدر السابق ص: 200.

(12) ينظر: المصدر السابق ص: 149.

(13) ينظر: المصدر السابق ص: 115.



والآلات، فلم يجوز أن يحمل ذلك على معنى الجارحة لاستحالتها في صفته تعالى، فوجب أن يحمل على أحد ما ذكرنا من المعاني، لأنها تفيد المعنى الصحيح، ولا تفيد الكيف والتشبيه الذي يتعالى الله عزّ ذكره عنه⁽¹⁾.

- وابن فورك في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" سار على مسلك أهل السنة في بعض الصفات دون بعضها فكان مضطربا، ولولا خشية الإطالة لذكرت ذلك. مثال ذلك في مسألة صفة الكلام لله تعالى بأنه قديم وليس محدث، وكذلك في مسألة التأويل⁽²⁾. وقد نقل عنه كثيرا شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى⁽³⁾. الفتاوى⁽³⁾. ومثاله قال ابن تيمية: حكى الإمام أبو بكر بن فورك، عن أبي الحسن أنه قال: "الإيمان هو اعتقاد صدق المخبر فيما يخبر به، ثم من الاعتقاد ما هو علم، ومنه ما ليس بعلم، فالإيمان بالله هو اعتقاد صدقه، إنما يصح إذا كان عالما بصدقه في إخباره⁽⁴⁾. فيقول مرة الامام ومرة الأستاذ وهذه العبارات تدل على تقدير وثناء العلامة ابن تيمية على الامام ابن فورك رحمهم الله جميعا.

المطلب الثاني: بعض المآخذ عليه:

1- تأويله لصفات الله، ومخالفته للمنهج الحق الذي عليه السلف، ولهذا انبرى له بعض أهل العلم فرد عليه في كتابه هذا، وهو: أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، في كتابه (إبطال التأويلات لإخبار الصفات)⁽⁵⁾ حيث قال في مقدمته: "وسألتم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فورك، الذي سماه كتاب كتاب (تأويل الأخبار) جمع فيه هذه الأخبار، وتأولها، فتأملنا ذلك وبيننا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه"، وقال شيخ الإسلام في درء التعارض العقل والنقل⁽⁶⁾: وقد صنف

(1) ينظر: ينظر: المصدر السابق ص: 117.

(2) ينظر: الفتاوى الكبرى 444/6،

(3) ينظر: المصدر السابق 413/6، 444، 549، 16/89-92، وللاستزادة ينظر موقف ابن تيمية من الاشاعرة للدكتور

عبد الرحمن المحمود: 569-555/2.

(4) ينظر: الفتاوى الكبرى 510/6.

(5) 42/1.

(6) 237/5.



- القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل، ردا لكتاب ابن فورك، وهو إن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة⁽¹⁾. وللذهبي أيضا كلام في السير⁽²⁾ عن هذا الكتاب.
- 2- أنه لا يذكر الأحاديث بإسناده، ولا يعزوها لمصدرها، مع أنه ممن له بعض العناية بالحديث رواية، فقد روى له الحاكم والبيهقي⁽³⁾.
- 3- أنه قد يعرج على بعض الأحاديث الموضوعة بإجماع أهل السنة كحديث: "إن الله عز وجل خلق نفسه.. وهو وإن كان قد نقل إنكار أهل النقل له وبين ذلك أحسن بيان، إلا أنه أساء حين قال: " على أنه لو كان صحيحا كان يمكن يتأول على أنهم..."⁽⁴⁾. وقد يضعف بعض الأحاديث وهي صحيحة، كما في تضعيفه لفظة الرجل في الحديث الذي أخرجه مسلم: " حتى يضع الله رجله" حيث قال: " فأما من روى هذا الحديث على لفظ الرجل، فقد قلنا إن هذا غير ثابت عند أهل النقل"⁽⁵⁾، قال النووي رحمه الله في شرحه⁽⁶⁾: "فقد زعم الإمام ابن فورك أنها غير ثابتة عند أهل النقل، ولكن قد رواها مسلم وغيره فهي صحيحة، وتأويلها كما سبق في القدم".
- 4- اعتماده في الكلام على الرواة أو الأحاديث على بعض الضعفاء، ومن ذلك اعتماده على محمد بن شجاع الثلجي. ولذا نجده ضعف عكرمة مولى ابن عباس، وضعف حماد بن سلمة. فقال في موضع: "وقد قال الثلجي: إن هذا الحديث ضعيف، ذكره حماد عن ثابت، ولم يروه غيره، عنه من أصحابه"⁽⁷⁾.
- 5- تضعيفه لبعض الثقات من رواة الحديث، تقليدا لغيره، وتشبيها بكل ما من شأنه رد الحديث المخالف لمذهبه، ومن أولئك الرواة: عكرمة وحماد بن سلمة، كما سبق في الفقرة السابقة.

(1) وينظر تمة كلامه هنالك، يعني: في كتابه: (إبطال التأويلات لإخبار الصفات للقاضي أبي يعلى).

(2) 91-90/18.

(3) سير أعلام النبلاء: 215/17.

(4) ينظر: مشكل الحديث: ص: 352.

(5) ينظر: المصدر السابق: ص: 129.

(6) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: 190/17.

(7) ينظر: مشكل الحديث: ص: 247.



6- جنوحه إلى المجاز مع عدم ظهور القرينة في نقل اللفظ من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي، وجعله القرينة العقلية أساسا في هذا التأويل، وهذا المسلك هي طريقة المتكلمين في فهم نصوص العقيدة، حيث يخالفون بها منهج المحققين من أهل الأثر الذين أنار الله عقولهم بفهم نصوص السلف من الصحابة فمن بعدهم، وتنزيلها في مواضعها.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه، وفيما يأتي أهم النتائج التي استخلصه من هذا البحث:

1. صحت نسبة الكتاب مشكل الحديث وبيانه، لمحمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الأنصاري، الأصبهاني، وهو الإمام الصادق الصالح شيخ المتكلمين، ووصف بأنه الأديب، المتكلم، الأصولي، الواعظ النحوي.
2. ابن فورك من أئمة المذهب الأشعري في القرن الرابع الهجري، ولا يعرف تاريخ ولادته، ولكن المعروف عنه أنه أقام أولا بالعراق ودرس بها مذهب الأشعري على يد أبي الحسن الباهلي.
3. نفي الصفات الاختيارية القائمة بالله تعالى، وهي المسمات بحلول الحوادث، وقد جاءت الإشارة إلى هذه المسألة عند ابن فورك في عدة مواضع من كتابه .
4. يثبت من الصفات الخيرية: الوجه، واليدين، والعين، ويمنع من تأويلها، وينفي عنها أن تكون جارحة أو دالة على تجسيم أو أجزاء، إلا أننا نرى ابن فورك يضطرب فيتأول ما عدا هذه الصفات الخيرية، فيتأول ما ورد من اليد، ويمين الرحمن، والكف، والقبض، والقدم، والأصابع، ولم يجعلها مع اليدين، والوجه والعين نسقا واحدا في الإثبات مع عدم التمثيل، بل أول هذه ومنع من تأويل تلك.
5. وعمد ابن فورك إلى تأويل صفات النزول، والإتيان، والمجيء، والضحك، والعجب، والفرح، والغضب، الإتيان، والمجيء، والضحك وغيرها]، وهذا كله بناء على أصله الذي هو أصل الأشاعرة وهو نفي ما يقوم بالله من الصفات الاختيارية.
6. يثبت صفة الكلام لله تعالى على مذهب الأشاعرة، ويشرح بعض الأمور المتعلقة به، فقرر أن ما يسمع من كلام الله هو عبارة عنه، وكلام الله ليس بحرف ولا صوت .



7. خلطه فيما يورده بين الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، والموضوعة، حيث جعلها نسقا واحدا في الدلالة وضرورة التأويل، وإذا أشار إلى ضعف بعض الروايات لا يكتفي بذلك في ردها وبيان عدم الحاجة إلى بحث ما دلت عليه من الصفة لله تعالى، وإنما يشير إلى ضعفها بكلمات ثم يجلب بخيله ورجله في تأويلها.
8. استدلاله بالسنة في دقائق مسائل الأسماء والصفات، مع أن له رأيا في أخبار الآحاد وأنها لا تفيد اليقين والعلم، لكنه يرى جواز ذكرها لإفادتها غلبة الظن، فهي من باب الجائز الممكن.
9. يعد كتاب ابن فورك هذا من الأصول المعتمد عند الأشاعرة لإمامة صاحبه وتميزه عن غيره من الأشاعرة بالجانب الحديثي، وهو عصري أبي بكر الباقلاني، وكلاهما يمثلان مرحلة واحدة في مسيرة المذهب الأشعري.
10. تأثر بمنهج ابن فورك غير واحد ممن تكلم في الأسماء والصفات ممن جاء بعده، فالرازي في " التأسيس " يعتمد في كثير مما يذكره من أخبار الصفات وتأويلها على كتاب ابن فورك، وتأثر الإمام البيهقي به ونقل عنه، فهو من تلاميذه أيضا.
11. يذكر أحيانا بعض الآيات التي تحتاج إلى تأويل مما له علاقة بموضوع الحديث الذي يتحدث عنه.

المصادر والمراجع: References

1. إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (458هـ). ت: محمد بن حمد النجدي، ط1-1416، دار إيلاف الدولية - الكويت.
2. الأسماء والصفات، البيهقي أحمد بن الحسين أبو بكر، 458هـ، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي - جدة، الطبعة: الأولى.
3. الإعلام، خير الدين الزركلي (1396هـ) دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الخامسة عشر.
4. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا) لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: 629هـ)
5. بيان تأسيس الجهمية في بدعهم الكلامية. لابن تيمية. مطبعة الحكومة - مكة المكرمة. الطبعة الأولى، 1392هـ - تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.



6. بيان تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، 1392هـ. تحقيق : محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.
7. تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الرّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
8. تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لعلي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ، 1404هـ.
9. التنكيل للمعلمي، ت: الشيخ الألباني، مكتبة المعارف. ط1-1406.
10. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 - 1980.
11. الحدود والأصول لابن فورك. ت: محمد السليمان. دار الغرب. ط1-1999م.
12. درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط2.
13. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: شاکر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395 - 1975م.
14. سير أعلام النبلاء للذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (المتوفى: 748هـ). ت: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.
15. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
16. شرح صحيح البخاري لابن بطلان، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض. الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م.
17. شرح صحيح مسلم للنووي، دار القلم.
18. الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408هـ.
19. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي. ت: عبدالفتاح الحلو، ومحمود الطناحي. دار هجر، 1413هـ-.
20. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: 851هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب - بيروت، ط الأولى، 1407 هـ.



21. طبقات الشافعية لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي. كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط الأولى، 1987م.
22. طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى : 774هـ) ، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب
23. طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) المحقق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر، الإسلامية – بيروت. الطبعة: الأولى، 1992م.
24. طبقات الأولياء، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، تحقيق: نور الدين شريعة من علماء الأزهر، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، 1415 هـ – 1994 م.
25. العبر في أخبار من غير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (المتوفى: 748هـ) المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسويوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.
26. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
27. الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى : 728هـ). المحقق : محمد عبدالقادر عطا – مصطفى عبدالقادر عطا. الناشر : دار الكتب العلمية، الطبعة : الأولى 1408هـ – 1987م.
28. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، مكتبة الخانجي – القاهرة.
29. الفوائد البهية في تراجم الحنفية لبي الحسنات محمد بن عبدالحكي اللكنوي الهندي. علق عليه: محمد بن بدر الدين أبو فراس. دار الكتاب الإسلامي.
30. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، مكتبة الرشد – السعودية – الرياض، الطبعة: الخامسة، 1414هـ – 1994م.
31. مشكل الحديث وبيانه. لابن فورك (406هـ). ت: موسى بن محمد علي. عالم الكتب. ط2، 1405هـ.
32. الملل والنحل أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: 548هـ)، مؤسسة الحلبي.
33. منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري، لمحمد كندو. مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ – 1993م.
34. موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود . مكتبة الرشد. ط1-1415.



35. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
36. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: 1420هـ - 2000م.
37. وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

